الأمم المتحدة

E/CN.3/2007/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ قرارات بشأنها: المحاسبة البيئية

لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب من اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويصف التقرير التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء ويعرض نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه من أجل اعتماده، ويقدم معلومات بشأن نتائج المرحلة الأولى من التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية والاقتصادية. والمطلوب من اللجنة الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء في مجال تنسيق وتشجيع وتنفيذ المحاسبة البيئية والاقتصادية، ولتشجيع تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه في البلدان وإسداء المشورة بشأن ما إذا كان يتعين اعتماد الجزء الأول من النظام المذكور كمعيار إحصائي أم لا.

* E/CN.3/2007/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤ (E/2006/24)، الفصل الأول – باء.

150107 120107 06-67262 (A)

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية	٣-٣١	٣
ألف – التنسيق	٤-١٥	٤
باء – التعزيز والتنفيذ	١٦-٢٨	٧
جيم – تنقيح دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣	٢٩-٣١	١٠
ثالثا – نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه	٣٢-٤٠	١١
رابعا – التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية: نتائج المرحلة الأولى	٤١-٥٢	١٣
خامسا – نقاط مطروحة للمناقشة	٥٣	١٧
المرفق – قائمة البلدان التي ردت على المرحلة الأولى من التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦		١٨

أولا – مقدمة

١ – قررت اللجنة الإحصائية في جلستها السابعة والثلاثين، المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٦، ما يلي:

(أ) أن تحيط علما بتقرير الأمين العام عن المحاسبة البيئية (E/CN.3/2006/9) وأن تؤيد الأهداف الطويلة الأجل وبرنامج العمل والهيكل الذي يحكم لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(ب) أن تشجع لجنة الخبراء على إنشاء موقع على الشبكة العالمية تستضيفه الشعبة الإحصائية ليكون مصدرا تستمد منه المعارف لتسهيل تبادل أفضل الممارسات واستخدام الحسابات البيئية – الاقتصادية؛

(ج) أن تطلب إلى لجنة الخبراء أن تركز على استحداث محاسبة بيئية وتشجيعها وصقل علاقة عملها مع مختلف الأفرقة المسؤولة عن وضع الإحصاءات البيئية وإحصاءات الطاقة وغيرها من الإحصاءات ذات الصلة.

٢ – وقد تم تقسيم هذا التقرير إلى ثلاثة فروع. ويتناول الفرع ثانيا التقدم الذي أحرزته لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية على وجه الخصوص بشأن صقل علاقة العمل مع الأفرقة الأخرى المسؤولة عن وضع الإحصاءات البيئية وإحصاءات الطاقة وغيرها من الإحصاءات ذات الصلة. ويعرض الفرع ثالثا نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه إلى جانب هدف الحصول على تشجيع من اللجنة الإحصائية بشأن تطبيقه وتقديم المشورة بشأن اعتماده كمعيار إحصائي. ويبين الفرع رابعا نتائج المرحلة الأولى من التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية والاقتصادية. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفقرة ٥٣ من هذا التقرير.

ثانيا – التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

٣ – قامت لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، في اجتماعها الأول الذي انعقد في نيويورك من ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بمناقشة دورها في تنسيق أنشطة مختلف الأفرقة المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات ذات الصلة، واستراتيجيتها لتشجيع وتطبيق حسابات بيئية – اقتصادية، وعملية تنقيح دليل للمحاسبة القومية: المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣. وترد أدناه مناقشة لهذه الموضوعات.

ألف – التنسيق

٤ – أقرَّت لجنة الخبراء بالحاجة إلى تنسيق تلك الأنشطة التي تقع ضمن نطاق اختصاصها. وتحقيقا لهذه الغاية ومن أجل تحديث مجالات الاهتمام المشترك وطريقة التعاون، ناقشت اللجنة أهداف وبرامج عمل وأنشطة مختلف الأفرقة، ولا سيما فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وفريق أوسلو لإحصاءات الطاقة والفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية والتابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والفريق المعني بإحصاءات التنمية المستدامة والفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالإحصاءات البيئية.

١ – فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية

٥ – قام فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية بدور رائد خلال السنوات الماضية في تطوير منهجيات المحاسبة البيئية – الاقتصادية وفي توفير منتدى لتبادل الخبرات الوطنية والدولية في هذا المضمار. وتتمثل أهم إنجازات فريق لندن في مساهمته في وضع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ وكذلك مؤخرا في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه الوارد في الفرع الثالث أدناه.

٦ – ونظرا لخبرة فريق لندن ودوره الرائد في المحاسبة البيئية والاقتصادية، فقد طلبت لجنة الخبراء من فريق لندن النظر في قبول عدد كبير من المسائل في برنامج الأبحاث الخاص بتنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ كجزء من برنامج عمله. وناقش فريق لندن، في اجتماعه الأخير، الذي انعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في نيويورك، هيكل إدارته ودوره في عملية تنقيح دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣ بغية تلبية الطلبات المتعلقة بإدخال تغييرات في بيئة الإحصاءات الدولية. وفي الاجتماع، تم الاتفاق على أن هيكل إدارة فريق لندن سيتكون من رئيس وأمانة عامة وأفرقة عاملة ينسقها العديد من أعضاء الفريق. وانتُخب السيد مارك دي هان من هيئة إحصاءات هولندا كرئيس لفريق لندن بالتزكية.

٧ – واستجابة لطلب لجنة الخبراء، يمضي فريق لندن، من خلال عملية تشاور إلكترونية، نحو الاتفاق على مجموعة من المبادئ الخاصة بتنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ستطرح على لجنة الخبراء لتنظر فيها. وتدعو إحدى التوصيات إلى إبقاء نطاق تنقيح دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ قابلا للتطبيق فيما يتعلق بالجدول الزمني المقترح واحتياجات جميع الأطراف المعنية من الموارد.

٨ - ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل لفريق لندن في بريتوريا، بجنوب أفريقيا أثناء الأسبوع الممتد من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وسوف يناقش المبادئ الرئيسية لتنقيح دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣، وقائمة بآخر ما استجد من مسائل برنامج الأبحاث لتنقيحها وورقات مسائل بشأن مسائل مختارة. وتتمثل النتائج المتوخاة من هذه المناقشة في برنامج عمل مفصل لفريق لندن مشفوع بمهل زمنية وموضوعات يمكن إنجازها.

٢ - فريق أوسلو لإحصاءات الطاقة

٩ - يضطلع فريق أوسلو لإحصاءات الطاقة بالمسؤولية عن المساهمة في تحسين المعايير الدولية والطرائق المتبعة في إعداد إحصاءات الطاقة الرسمية. ويعتزم الفريق تنقيح دليل إحصاءات الطاقة: التعاريف وحدات القياس وعوامل التحويل الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦. ونظرا لولاية الفريق وبرنامج عمله، ترى لجنة الخبراء أنه يتعين على فريق أوسلو أن يقوم بدور نشط في تنقيح دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣. وتفاديا لازدواجية العمل وكفالة الاتساق التام بين أدلة إحصاءات الطاقة والنظام المنقح للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣، فإن لجنة الخبراء تتوقع أن يضطلع فريق أوسلو بدور رائد في استحداث منهجيات خاصة بحسابات الطاقة. ونتيجة لذلك طلبت لجنة الخبراء من فريق أوسلو القيام بما يلي: (أ) وضع قائمة بالمسائل المتعلقة بحسابات الطاقة الواجب إدراجها في برنامج الأبحاث الخاص بتنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣؛ (ب) حل المسائل المتعلقة بحسابات الطاقة التي ستدرج في برنامج الأبحاث الذي أقرته لجنة الخبراء.

١٠ - وشجعت اللجنة فريق أوسلو على العمل بالتعاون الوثيق مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وعلى وجه الخصوص مع فريقه الفرعي المعني بحسابات المعادن والطاقة. ويقوم، حاليا، الفريق الفرعي، الذي ترأسه هيئة إحصاءات الدانمرك، بوضع دليل لحسابات المعادن والطاقة وسيتناول المسائل الواردة في هذا الشأن في برنامج الأبحاث الخاص بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣. ويركز الفريق الفرعي الآن جهوده على حسابات أصول المعادن والطاقة ويُتوقع أن يتناول فريق أوسلو الفصل المتعلق بحسابات تدفق الطاقة والمسائل المتصلة بها. وشددت لجنة الخبراء على أهمية التنسيق بين الفريقين لكفالة اتساق تصنيفات التدفقات والمخزونات.

٣ - الفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الأعمال المتعلقة بحسابات تدفقات المواد

١١ - استجابة لطلبات رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية، تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حاليا بتنفيذ توصيات مجلس المنظمة المذكورة بشأن تدفقات المواد وإنتاجية الموارد (نيسان/أبريل ٢٠٠٤) تحت رعاية الفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبالتعاون مع الفريق العامل المعني بمنع تخلف النفايات وإعادة تدويرها التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن الأعمال المضطلع بها وضع وثيقة إرشادية لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تنفيذ واستخدام حسابات تدفقات المواد.

١٢ - ورحبت لجنة الخبراء بما تضطلع به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من عمل فيما يتعلق بحسابات تدفقات المواد. ورغم أن الدليل الإرشادي المتعلق بقياس تدفقات المواد وإنتاجيتها ينصب بشكل أكبر على تطبيقات تحليل تدفقات المواد في مجال السياسة العامة منه على المنهجية الإحصائية، فقد رأت لجنة الخبراء أهمية اتساق المفاهيم والطرائق الواردة في الدليل الإرشادي مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ومفاهيم نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣. وإذا ظهرت الحاجة إلى الخروج عن هذه المفاهيم، وعلى سبيل المثال، في حالة اعتماد مبدأ الأرض بخلاف مبدأ الإقامة المستخدم في الحسابات القومية، يتعين تفسير التغييرات وتبريرها. وعلاوة على ذلك ينبغي وضع جداول تحويلية تربط بين النهج المقترح ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣.

١٣ - ولإضفاء الصبغة الرسمية على التعاون وكفالة الاتساق بين الدليل الإرشادي ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة المنقح لعام ٢٠٠٣، اتصل رئيس لجنة الخبراء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكفالة اتباع نهج مشترك في وضع منهجيات ومبادئ توجيهية عملية فيما يتصل بحسابات تدفقات المواد. ورحبت لجنة الخبراء بعرض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتولي زمام المسائل الواردة في برنامج الأبحاث والتي تتناول حسابات تدفقات المواد وشجعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على العمل مع فريق لندن على معالجة تلك المسائل.

٤ - الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات البيئة

١٤ - يهدف هذا الفريق إلى ترسيخ الإحصاءات البيئية كجزء من الإحصاءات الرسمية عن طريق تحسين وتعزيز البيانات البيئية الأساسية. وركز الفريق أنشطته على إحصاءات المياه ونتيجة لدورة العمل بشأن إحصاءات المياه التي انعقدت في فيينا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢

حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أنشأ فريقا فرعيا معنيا بمواءمة المصطلحات والتعاريف المتعلقة بالمياه والمستخدمة في أنشطة جمع البيانات في الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية واستبيانات منظمة الأغذية والزراعة وجعلها متسقة مع تلك الاستبيانات الواردة في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه. ومن المتوقع أن يقوم الفريق الفرعي بتحليل الاختلافات وأوجه التشابه في المصطلحات والتعاريف والتوصل إلى توافق في الآراء.

٥ - الفريق العامل المشترك المعني بإحصاءات التنمية المستدامة

١٥ - الفريق العامل المعني بإحصاءات التنمية المستدامة فريق مشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والتابعة للأمم المتحدة يهدف إلى تحديد المفاهيم والأساليب الجيدة لمساعدة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية على تصميم مجموعات مؤشرات التنمية المستدامة وإعداد إحصاءات رسمية في هذا المجال. وحيث إن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ هو إطار عمل يمكن استخدامه في قياس التنمية المستدامة ووضع مؤشرات للتنمية المستدامة، فإن لجنة الخبراء ترى أن أهداف الفريق العامل المذكور ذات صلة بتنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ وقد طلبت منه موافاتها بمعلومات حديثة عن ما حققه من تقدم في أنشطته.

باء - التعزيز والتنفيذ

١٦ - تسلِّم لجنة الخبراء بأهمية تعزيز تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في البلدان وتعريف مستعملي الإحصاءات ومُعديها من مختلف الدوائر بتطبيقات المحاسبة البيئية والاقتصادية وتثقيفهم في هذا المجال. وقد ركزت اللجنة جهودها، خلال العام الماضي، على (أ) إقامة موقع شبكي يكون بمثابة مصدر للمعارف في مجال المحاسبة البيئية والاقتصادية؛ (ب) إجراء تقييم عالمي لإحصاءات البيئة والمحاسبة البيئية والاقتصادية؛ (ج) تنظيم مؤتمرات دولية تضم مستعملي الإحصاءات ومُعديها من مختلف الدوائر.

١ - الموقع الشبكي للجنة الخبراء

١٧ - يضم الموقع الشبكي للجنة الخبراء[(١)] (أ) ورقات وعروضا نوقشت خلال اجتماعات اللجنة ومحاضر اجتماعاتها؛ (ب) وصلات تربطه بالمواقع الشبكية لمختلف المجموعات العاملة

(١) عنوان موقع لجنة الخبراء على الشبكة هو كالتالي: http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/default.asp.

في مجال المحاسبة البيئية والاقتصادية وما يتصل بها من إحصاءات؛ (ج) ورقات وعروضا وتقارير خاصة بمؤتمرات دولية نظِّمت لتعزيز الحسابات البيئية والاقتصادية وتنفيذها؛ (د) قاعدة محفوظات للمنشورات المتصلة بالحسابات البيئية والاقتصادية مزودة بوسائل بحث.

١٨ - وقد بدأ مؤخرا استخدام قاعدة المحفوظات آنفة الذكر. وهي تضم منشورات منهجية ودراسات حالات إفرادية تتناول الحسابات البيئية والاقتصادية، مصنفة بحسب جهة النشر، ونوع الحسابات (مثلا حسابات التدفقات المادية والمختلطة، وحسابات الأصول، إلخ) والموارد الطبيعية (مثلا المياه، والغابات، والأسماك، والمعادن والطاقة، والأراضي، إلخ).

١٩ - وتسلِّم لجنة الخبراء بأن الموقع الشبكي أداة مفيدة لنشر الحسابات البيئية والاقتصادية ويتوقع زيادة تطويره ليتنامى دوره كمصدر تستمد منه المعارف.

٢ - التقييم العالمي لإحصاءات البيئة والمحاسبة البيئية والاقتصادية

٢٠ - لمساعدة لجنة الخبراء على وضع استراتيجية للنهوض بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، مع مراعاة توافر إحصاءات البيئة في البلدان، أجري تقييم عالمي لإحصاءات البيئة والمحاسبة البيئية والاقتصادية تحت رعاية اللجنة. وقد رسم التقييم العالمي معالم حالة تنفيذ إحصاءات البيئة وبرامج المحاسبة البيئية والاقتصادية على الصعيد الوطني في البلدان، وأشار إلى العوامل التي تحول دون تطور إحصاءات البيئة والمحاسبة البيئية والاقتصادية، وإلى أولويات البلدان لتحقيق مزيد من التنمية. ويرد بيان بنتائج التقييم في الفرع رابعا من هذا التقرير.

٣ - المؤتمرات الدولية

٢١ - نظِّم مؤتمران دوليان عام ٢٠٠٦ ضما مستعملي الحسابات والإحصاءات البيئية ومُعديها من مختلف الدوائر. ويرد أدناه عرض موجز لنتائج هذين المؤتمرين.

(أ) مؤتمر المستعملين - المُعدِّين المعني بتسخير المعالجة المحاسبية في مجال المياه لأغراض الإدارة المتكاملة للموارد المائية

٢٢ - نظمت الشعبة الإحصائية المؤتمر تحت رعاية لجنة الخبراء، واستضافته هيئة إحصاءات هولندا (فوربرغ، ٢٢-٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦). وأسهم المؤتمر، الذي ضم أهم مستعملي معلومات المياه ومُعدِّيها، في إذكاء وعيهم جميعا بـ ''نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه'' باعتباره نظام المعلومات الهيدرولوجية - الاقتصادية الذي يدعم الإدارة المتكاملة

للموارد المائية. وحدد المؤتمر المسائل المتعلقة بالسياسات العامة وناقش الكيفية التي سيلبي بها إطار المعالجة المحاسبية في مجال المياه تلك الاحتياجات.

٢٣ - وصادق المؤتمر على نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه وسلّم بأنه يوفر الإطار المفاهيمي الذي تشتد إليه الحاجة من أجل تنظيم المعلومات الهيدرولوجية والاقتصادية دعما للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وأوصى باعتماد نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية في مجال المياه باعتباره المعيار الدولي لإحصاءات المياه، الأمر الذي من شأنه أن يوفر الزخم اللازم لتنفيذ البلدان له. وفي ضوء ما أسفر عنه المؤتمر من نتائج، نظرت لجنة الخبراء في توصية المؤتمر وهي تطلب إلى اللجنة الإحصائية تشجيع تجميع نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية في مجال المياه في البلدان والإفادة بما إذا كان يجب اعتماد النظام معياراً إحصائياً رهنا باحتمال إعادة تقييمه، مع مراعاة الاتساق مع محتوى دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ وشكله (انظر أيضاً الفرع ثالثا من هذا التقرير).

٢٤ - ووافق المؤتمر على إنشاء آلية مائدة مستديرة معنية بالمعالجة المحاسبية في مجال المياه تحت رعاية لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية لمتابعة توصيات المؤتمر. أما عن أهداف المائدة المستديرة فهي: (أ) النهوض بنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية في مجال المياه من أجل تقييم ورصد المعلومات الهيدرولوجية والاقتصادية دعما للإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ (ب) تعزيز تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للمياه واستخدامه في البلدان. ويتوقع عقد أول اجتماع للمائدة المستديرة في الربع الأول من عام ٢٠٠٧.

٢٥ - ومن بين النتائج التي توصل إليها مؤتمر المستعملين والمُعدِّين توجيه الدعوة لرئيس لجنة الخبراء والشعبة الإحصائية، بوصفه الواضع الرئيسي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه، لتقديم إطار المعالجة المحاسبية في مجال المياه في اجتماع جلسة الرصد الخاصة بآلية الأمم المتحدة المعنية بالمياه[٢] في ستوكهولم في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ونتيجة لذلك، تنظر آلية المياه في إقرار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه باعتباره نظام المعلومات الخاص برصد وتقييم المعلومات الهيدرولوجية والاقتصادية دعماً للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

(٢) يقصد بمصطلح ”المعيار الإحصائي الدولي“ الاتفاق على إطار للتعاريف والتصنيفات والحسابات والجداول التي سيتم تجميعها على المستوى العالمي (محضر الاجتماع التمهيدي للجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية، نيويورك، الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥).

(ب) حلقة العمل الدولية المعنية بالمعالجة المحاسبية المتصلة بالنظم الإيكولوجية والثروات الطبيعية

٢٦ - استعرضت حلقة العمل، التي نظمتها الوكالة الأوروبية للبيئة بالاشتراك مع الشعبة الإحصائية (كوبنهاغن، الدانمرك، يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) تطورات المعالجة المحاسبية المتصلة بالنظم الإيكولوجية والثروات الطبيعية في ضوء الإطار المفاهيمي لتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، ووفرت منتدى لتبادل الخبرات مع الخبراء والمعنيين بالأمر من مختلف الدوائر واستكشفت أوجه التآزر.

٢٧ - ورحبت حلقة العمل بجهود الوكالة الأوروبية للبيئة الرامية إلى تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية لأوروبا بحلول عام ٢٠١٢ باستخدام نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، عن طريق تجميع معلومات من مصادر مختلفة، تشمل برامج رصد الأرض وشبكات الرصد من الفضاء. وحددت مسائل منهجية ينبغي حلها للنهوض ببرامج البحوث، وهي مسائل من شأنها أن تسهم بصورة مفيدة في تنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣.

٢٨ - واعتبرت حلقة العمل نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية إطاراً ضرورياً لقياس التفاعل بين الاقتصاد والبيئة، وأداة مفيدة لرصد خدمات النظم الايكولوجية والتهديدات التي تواجهها، والآثار المحتملة للتنمية والرفاه الاقتصاديين. وهكذا تم الاعتراف بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية كأداة قيمة لدعم تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية.

جيم - تنقيح دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣

٢٩ - وناقشت لجنة الخبراء برنامج عمل العديد من الأفرقة العاملة في مجال المحاسبة البيئية والاقتصادية وما يتصل بها من إحصاءات، وحددت صور التآزر ومجالات التعاون مع تلك الأفرقة. وهي حاليا بصدد إضفاء صبغة رسمية على التعاون معها، لا سيما فيما يتعلق بإسهامها في تنقيح دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣.

٣٠ - وبناء على طلب لجنة الخبراء، يعكف كل من الرئيس والأمانة، على وضع إطار لإدارة المشاريع، سيحدد دور الأفرقة المختلفة المعنية بعملية تنقيح دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ ومسؤولياتها، بالإضافة إلى نطاق تلك العملية، وهيكل إدارة المشروع.

٣١ - ووافقت لجنة الخبراء على تعيين محرر لوضع النظام في صيغته المنقحة استنادا إلى نص عام ٢٠٠٣ وإلى ورقات المسائل والنتائج التي أعدتها الأفرقة التقنية المختلفة.

ثالثا – نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه

٣٢ – أعدت الشعبة الإحصائية نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه، بالتعاون مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، ولا سيما مع الفريق الفرعي التابع له المعني بالمحاسبة المائية.

٣٣ – وقد شكلت عملية إعداد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ فرصة وأيضا تحديا لوضع منهجيات لحسابات المياه. وعلى الرغم من أن تجارب البلدان في حسابات المياه كانت وقت كتابة الدليل محدودة، فقد ظهرت قواسم مشتركة في النُّهج المتبعة في تجميع حسابات المياه. ويُعَدّ الفرع الخاص بحسابات المياه في الفصل ٨ من النظام المذكور المحاولة الأولى لوضع منهجيات منسقة لحسابات المياه.

٣٤ – وبالنظر إلى تزايد الأهمية الممنوحة في البرامج الوطنية والدولية للسياسات المتعلقة بالمياه، وطلبات البلدان الحصول على التوجيه في مجال تجميع حسابات المياه، تولت الشعبة الإحصائية مهمة النهوض بالمنهجية المتبعة في حسابات المياه وتحقيق توافق الآراء استنادا إلى النتائج التي تحققت بالفعل خلال إعداد دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣.

٣٥ – وقدمت فرقة العمل التابعة للمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية والمعنية بحسابات المياه إسهاما ضخما في وضع مفاهيم وتعريفات وتصنيفات منسقة، بالإضافة إلى مجموعة من الجداول المعيارية. وأسهم الفريق الفرعي المعني بالمعالجة المحاسبية في مجال المياه والتابع لفريق لندن الذي أنشأه في اجتماعه الثامن المعقود في روما، إيطاليا، في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بنصوص وبأمثلة قطرية، واستعرض الصيغ المختلفة من مسودة المخطوط، وساعد في وضع الوثيقة في صيغتها النهائية. ويتألف الفريق الفرعي من ٢٠ خبيراً من البلدان، والسلك الأكاديمي، والمنظمات الدولية.

٣٦ – ونوقشت مشاريع الفصول في اجتماعات عدة، من بينها اجتماعا فريق لندن الثامن والتاسع اللذان انعقدا في روما عام ٢٠٠٣ وكوبنهاغن عام ٢٠٠٤. وجرت مناقشة المسودة النهائية واستعراضها خلال اجتماع عقده الفريق الفرعي في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥. واتفق الفريق الفرعي خلال ذلك الاجتماع على تضمين المخطوطة مجموعة من الجداول المعيارية لتجميع حسابات المياه وتشجيع البلدان على تجميعها. وعرضت حالة حسابات المياه والمسودة النهائية لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في

مجال المياه في الاجتماع التمهيدي للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٣٧ - وعُرضت المسودة النهائية المنقحة في مؤتمر المستعملين – المُعدِّين: المحاسبة المائية من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية (فوربرغ، ٢٢-٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦) الذي نظمته الشعبة الإحصائية تحت رعاية لجنة الخبراء. وصادق المؤتمر، الذي ضم أهم مستعملي المعلومات المتعلقة بالمياه ومستخدميها، على نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه، وسلّم بأنه يشكل الإطار المفاهيمي الذي تشتد إليه الحاجة من أجل تنظيم المعلومات الهيدرولوجية والاقتصادية دعما للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وأوصى المؤتمر بأن تعتمده اللجنة الإحصائية باعتباره المعيار الدولي لإحصاءات المياه بناء على توصية من لجنة الخبراء.

٣٨ - ووضعت دوائر المستعملين أنظمة معلومات متعددة للاستجابة لاحتياجات السياسات العارضة، مما أسفر عن معلومات غير متسقة أسفرت بدورها عن مؤشرات غير متسقة بمرور الوقت. وأعربت دوائر المستعملين عن تقديرها للدوائر الإحصائية لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه، ليشكل بذلك نهجا صارما يتبع في قياس التفاعل بين الاقتصاد والنظام الهيدرولوجي، وهو أحد المكونات الهامة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقد طرحت اللجنة الإحصائية النظام لاعتماده لسببين. أولا أن دوائر المستعملين أبدت بوضوح الحاجة إلى وجود إطار متفق عليه لقياس التفاعل بين الاقتصاد والنظام الهيدرولوجي. وثانياً، أن من شأن اعتماد الدليل آنف الذكر أن يعطي زخما قويا لتنفيذ حسابات المياه والتوفيق بين أنشطة جمع البيانات والمفاهيم والتعريفات الواردة فيه.

٣٩ - وفي ضوء التوصيات مؤتمر المستعملين - المُعدِّين والمناقشة التي جرت خلال الاجتماع الأول للجنة الخبراء المعقودة في نيويورك يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، نقّح النظام بحيث يتطابق مع محتوى وأسلوب المعايير الإحصائية الدولية، ووضِعت قاعدة بيانات افتراضية لملء الجداول المعيارية بالبيانات. ويتكون نظام المحاسبة من جزأين: يضم الجزء الأول المفاهيم، والتعريفات، والتصنيفات، والجداول المعيارية المتفق عليها الخاصة بحسابات الإمداد والاستخدامات المادية والمختلطة وحسابات الأصول (الفصول من ١ إلى ٦). ويتألف الجزء الثاني من الحسابات التي لا تزال تجريبية وإن كانت ذات صلة كبيرة بالسياسات (الفصول من ٧ إلى ٩). ويشمل هذا حسابات الجودة، والتقييم الاقتصادي للمياه بعد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وأمثلة على تطبيقات النظام. ويندرج الجزء الثاني ضمن فئة أفضل الممارسات.

٤٠ - وأسفرت عملية مشاورات رسمية جرت خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عن اتفاق أغلبية الآراء على أن الجزء الأول من النظام اكتمل بحيث بات من الممكن أن يحمل علامة الجودة، ألا وهي أنه ''معيار إحصائي دولي''[٢]. ونصح عدد محدود من أعضاء لجنة الأمم المتحدة بعدم اعتماد النظام كمعيار إحصائي في هذه المرحلة، للسببين التاليين. فقد ارتئي أنه من غير الملائم '١' اعتماد وحدة محددة الموضوع من نظام المحاسبة كمعيار إحصائي قبل اكتمال تنقيح دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣؛ و '٢' اعتماد جزء واحد من مخطوط كمعيار إحصائي، بينما يتألف المخطوط من جزأين، يضم أولهما المفاهيم، والتعريفات، والتصنيفات، والجداول القياسية المتفق عليها، ويضم الآخر أفضل الممارسات. وبالنظر إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، فإن اللجنة الإحصائية مدعوة إلى تشجيع تنفيذ النظام في البلدان، وتقديم المشورة بشأن ما إذا كان يجب اعتماده كمعيار إحصائي أم لا، رهنا باحتمال إعادة تقييمه، وذلك مع مراعاة اتساق دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة المنقح لعام ٢٠٠٣ في الأسلوب والمحتوى.

رابعا - التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية: نتائج المرحلة الأولى

٤١ - أجرت شعبة الإحصاءات، حسبما ورد في الفقرة ٢٠ أعلاه، التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية تحت رعاية لجنة الخبراء، وبالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية.

٤٢ - ويُجرى التقييم العالمي على مرحلتين، حتى لا يثقل كاهل المجيبين. على أن المرحلة الأولى من التقييم العالمي تشمل المعلومات العامة المتعلقة ببرنامجي الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية[٣]. وهي تتضمن أسئلة عن البنية المؤسسية، ومجالات الأنشطة، والقيود التي تعترض وضع البرامج وتنفيذها، وخطط البلدان في المستقبل. ويمكن الاطلاع على الاستبيان الخاص بالمرحلة الأولى للتقييم العالمي في موقع لجنة الخبراء على الشبكة[٤]. وتتمثل المرحلة الثانية من التقييم العالمي في استبيانات للمتابعة تركز على مجالات الأنشطة المحددة التي

(٣) لأغراض التقييم، فإن الغاية من برنامج الإحصاءات البيئية هي أن تكون برنامجا شاملا (حتى وإن كان غير جامع من حيث مجالات الأنشطة المغطاة) لتقديم المعلومات المتعلقة بالبيئة في مقابل المعلومات المتعلقة بمجالات الأنشطة المحددة التي غالبا ما تنفذها الوزارات المختصة لأغراض إدارة الموارد؛ ويشير برنامج المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى تجميع أي جزء/وحدة من الحسابات من الناحية المادية أو النقدية.

(٤) انظر http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/ceeaSurvey.asp.

تم التعرف عليها في المرحلة الأولى. ولن توزع الاستبيانات أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٧ سوى على البلدان التي أشارت إلى وجود أنشطة في مجال النشاط المحدد.

٤٣ - ووزع استبيان المرحلة الأولى من التقييم العالمي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على ١٩٢ من المكاتب الإحصائية الوطنية التابعة للدول الأعضاء و ١١ مصرفا مركزيا (في البلدان التي تضطلع فيها المصارف المركزية ببرامج الحسابات القومية). وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ردّ نصف البلدان تقريبا على التقييم. وتِرد قائمة بتلك البلدان في مرفق هذا التقرير. ويعرض هذا التقرير الاستنتاج الرئيسي للمرحلة الأولى من التقييم، استنادا إلى الردود الواردة. وسيُعرض تحليل مفصل وكامل يشمل الردود التي سترد في الفترة بين ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ونهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في وثيقة ستعرض على اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين في شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويمكن إيجاز النتائج الرئيسية للتقييم تحت العناوين التالية: (أ) الهياكل المؤسسية؛ (ب) نطاق البرامج؛ (ج) العوامل التي تعيق تطوير وتجميع الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية.

ألف - الهياكل المؤسسية

٤٤ - كل البلدان تقريبا التي ردت على التقييم لديها برنامج للإحصاءات البيئية، ويتعلق الأمر بجميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والغالبية العظمى من البلدان النامية. ويتراوح التوزيع الجغرافي للبرامج بين نسب أقصاها ١٠٠ في المائة من البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية وأدناها ٧٥ في المائة من البلدان في غرب آسيا، كما هو مبين في الجدول أدناه.

٤٥ - ورغم أن برامج الإحصاءات البيئية تكون عموما مفرقة على مختلف المؤسسات، هناك اتفاقات رسمية وغير رسمية لتبادل البيانات معمول بها لكفالة التعاون فيما بين المؤسسات. ويضطلع المكتب الإحصائي الوطني في كثير من الأحيان بدور بارز في تنسيق الإحصاءات وتجميعها ونشرها إجمالا: فهذه المكاتب هي المؤسسات الرائدة فيما يخص كافة مجالات الأنشطة في ٤٣ في المائة من البلدان وفيما يخص مجالات أنشطة محددة في ٤٨ في المائة من البلدان، أما عن نسبة الـ ٩ في المائة المتبقية، فإن وكالات أخرى تتولى أمر برنامج الإحصاءات البيئية.

٤٦ - وعلى مستوى المكاتب الإحصائية الوطنية، تقع برامج الإحصاءات البيئية في معظم الأحيان في وحدات مستقلة: ففي نصف البلدان تكون تابعة لبرامج الإحصاءات الاقتصادية، وفي النصف الآخر تكون مقسمة بالتساوي بين وحدات مستقلة ووحدات تابعة لإحصاءات الزراعة والبيئة.

٤٧ - وبالنظر إلى أن المحاسبة البيئية - الاقتصادية مجال حديث نسبيا من مجالات الإحصاءات، جدير بالذكر أن عددا كبيرا من البلدان - نصف البلدان تقريبا التي ردت على التقييم - لديه برنامج للمحاسبة البيئية - الاقتصادية. وعلى النحو المبين في الجدول أسفله، يختلف التوزيع الجغرافي للبرنامج فيما بين البلدان باختلاف كل من التجمعات الاقتصادية والجغرافية. ففيما يخص التجمعات الاقتصادية، توجد برامج للمحاسبة البيئية - الاقتصادية في ٨٥ في المائة من البلدان المتقدمة النمو و ٣٤ في المائة من البلدان النامية و ٣٠ في المائة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويتراوح التوزيع الجغرافي بين نسب أقصاها ٧٢ في المائة من البلدان في أوروبا وأدناها ٢٥ في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية وفي منطقة البحر الكاريبي.

الجدول ١

برنامجا الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية في البلدان

		الإحصاءات البيئية			المحاسبة البيئية - الاقتصادية		
	عدد البلدان	عدد البلدان المجيبة على الجزء ألف	عدد البلدان التي لديها برنامج	نسبة البلدان المجيبة	عدد البلدان المجيبة على الجزء باء	عدد البلدان التي لديها برنامج	نسبة البلدان المجيبة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)/(٢)	(٥)	(٦)	(٧)=(٦)/(٥)
جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة	١٩٢	٨٤	٧٧	٩٢	٨٧	٤٣	٤٩
التجمعات الاقتصادية:							
المتقدمة النمو	٣٧	٢٦	٢٦	١٠٠	٢٧	٢٣	٨٥
التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	١٩	١٠	١٠	١٠٠	١٠	٣	٣٠
النامية	١٣٦	٤٨	٤١	٨٥	٥٠	١٧	٣٤
التجمعات الجغرافية:							
أفريقيا	٥٣	١٢	١٠	٨٣	١٣	٤	٣١
غرب آسيا	١٧	٨	٦	٧٥	٩	٣	٣٣
وسط وشرق وجنوب وجنوب شرق آسيا	٣٠	١٣	١٢	٩٢	١٢	٦	٥٠
أوقيانوسيا	١٤	٦	٥	٨٣	٦	٤	٦٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٣	١٦	١٥	٩٤	١٦	٤	٢٥
أمريكا الشمالية	٢	١	١	١٠٠	٢	١	٥٠
أوروبا	٤٣	٢٨	٢٨	١٠٠	٢٩	٢١	٧٢

ملاحظة: تتكون المرحلة الأولى من التقييم العالمي من جزأين: الجزء ألف المتعلق بالإحصاءات البيئية والجزء باء المتعلق بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية. ولم ترد كل البلدان على الجزأين معا. ومن هنا كان اختلاف العمودين (٢) و (٥).

٤٨ - يقع برنامج المحاسبة البيئية - الاقتصادية في كثير من الأحيان ضمن المؤسسة التي تقوم بتجميع الحسابات الوطنية - سواء كانت مكاتب إحصائية وطنية أو مصارف مركزية - وفي حالات قليلة، تقوم بتجميعها وزارة البيئة. علاوة على ذلك، عندما تساهم أكثر من مؤسسة في تجميع الحسابات، كثيرا ما يكون المكتب الإحصائي الوطني هو الوكالة الرائدة ودائما ما توجد آلية رسمية للتنسيق/التعاون فيما بين المؤسسات.

باء - نطاق البرامج

٤٩ - في نصف البلدان تقريبا، جرى إدماج برنامجي الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، بمعنى أن نفس التعاريف والتصنيفات وعمليات جمع البيانات تستخدم في البرنامجين. وهناك تداخل بين المجالين اللذين يشملهما البرنامجان في الغالب الأعم. وتشتمل برامج الإحصاءات البيئية على العناصر التالية، مرتبة بحسب درجة أهميتها: الماء، والطاقة، وانبعاثات الغازات في الهواء، والغابات. وإضافة إلى مجالات الأنشطة تلك، تشمل برامج المحاسبة البيئية - الاقتصادية حسابات الإنفاق على حماية البيئة. وقد نتج هذا عن تجميع هذه المعلومات من قبل عدد كبير من البلدان الأوروبية. وعندما تُستبعد البلدان الأوروبية من التحليل، تعد حسابات الأصول المتعلقة بالمعادن والطاقة بمثابة ثالث أكثر مجالات الأنشطة شيوعا.

٥٠ - وتعتزم معظم المؤسسات التي تقوم بتجميع الإحصاءات البيئية أو تعمل في مجال المحاسبة البيئية - الاقتصادية مواصلة برامج التجميع القائمة. وإضافة إلى ذلك، تزمع غالبية هذه البلدان توسيع نطاق برامجها. وفيما يخص الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، فإن مجالات الأنشطة التي تعرّف في الغالب الأعم على أنها مجالات ينبغي مواصلة التوسع فيها - من حيث توسيع نطاق عملية التجميع و/أو الشروع في عملية تجميع جديدة - تشمل الماء، والطاقة، وانبعاثات الغازات في الهواء، والغابات، والأراضي، والنظم الإيكولوجية. وفيما يخص المحاسبة البيئية - الاقتصادية، فإنها تشمل أيضا حسابات تدفقات حسابات النفايات، والأصول المتعلقة بالمعادن والطاقة، والإنفاق على حماية البيئة. وينبغي الإشارة إلى أن حسابات تدفقات المواد/حسابات النفايات تعد بمثابة مجال يحظى بالأولوية خاصة بالنسبة للبلدان الأوروبية.

جيم - العوامل المعوقة

٥١ - طلب في الاستبيان من المجيبين تحديد العوامل التي تعيق تطوير وتجميع الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية بغرض تقييم استدامة البرنامجين. وأشارت البلدان إلى

الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية باعتباره العامل الأكثر شيوعا الذي يعيق تطوير البرنامجين. واعتبرت إتاحة البيانات ونوعية البيانات على أنهما المعوقين الرئيسيين للتجميع.

٥٢ - وبيَّن التقييم أنه تم دعم برنامجي الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية في نصف البلدان تقريبا وذلك بمدهما بالمساعدة التقنية والتمويل الواردين أساسا من المنظمات الدولية. ويحظى بعضها أيضا بالدعم والتمويل من خلال مشاريع للتعاون الثنائي. وتلقى نصف البلدان تقريبا مساعدة مالية من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية من أجل برنامجي الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية. وفي بعض البلدان، حظي هذان البرنامجان أيضا بالدعم من خلال التمويل الوارد من مؤسسات وطنية بخلاف المكاتب الإحصائية الوطنية.

خامسا - نقاط مطروحة للمناقشة

٥٣ - قد ترغب اللجنة الإحصائية في القيام بما يلي:

(أ) إبداء آرائها بشأن التقدم المحرز في عمل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال التنسيق (الفرع ثانيا - ألف) وتعزيز وتنفيذ المحاسبة البيئية - الاقتصادية (الفرع ثانيا - باء)؛

(ب) تشجيع التنفيذ في البلدان وإسداء المشورة فيما إذا كان ينبغي اعتماد الجزء الأول من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الخاص بالمياه باعتباره معيارا إحصائيا دوليا، يخضع لإمكانية إعادة التقييم، أخذا في الحسبان الاتساق في أسلوب ومضمون نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣ (الفرع ثالثا).

المرفق

قائمة البلدان التي ردت على المرحلة الأولى من التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

أذربيجان	بوتسوانا	رومانيا	ماليزيا
الأرجنتين	بوركينا فاسو	سلوفاكيا	مصر
الأردن	البوسنة والهرسك	سلوفينيا	المغرب
أرمينيا	بولندا	سنغافورة	المكسيك
إسبانيا	بوليفيا	سورينام	ملديف
أستراليا	بيرو	السويد	المملكة العربية السعودية
إستونيا	تايلند	سويسرا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
إسرائيل	تركيا	سيشيل	
إكوادور	ترينيداد وتوباغو	شيلي	
ألبانيا	توفالو	صربيا	منغوليا
ألمانيا	تونس	الصين	موريشيوس
أوروغواي	جزر البهاما	غواتيمالا	ناورو
أوزبكستان	الجمهورية التشيكية	فنلندا	النرويج
أوكرانيا	جمهورية تترانيا المتحدة	الكاميرون	نيبال
إيطاليا	الجمهورية الدومينيكية	كرواتيا	نيوزيلندا
بابوا غينيا الجديدة	جمهورية كوريا	كندا	الهند
باراغواي	جمهورية مقدونيا	كولومبيا	هنغاريا
البحرين	اليوغوسلافية السابقة	كيريباس	هولندا
البرازيل	جنوب أفريقيا	كينيا	الولايات المتحدة الأمريكية
البرتغال	جورجيا	لاتفيا	
بلغاريا	جيبوتي	لكسمبرغ	اليابان
بنغلاديش	الدانمرك	ليتوانيا	اليمن
بوتان	دومينيكا	ليسوتو	اليونان